طالبوا بعزل وكيل "العدل" ومدير إدارة المعاشات في "التأمينات"

القانونيون احتشدوا أمام الديوان: الزبن لا يملك قراراً

القانونيون رفعوا لافتات «أين العدالة والمساواة؟» (سعود سالم)

إضراب حتى إشعار آخر

القانونيات أيضا اعتصمن أمام الديوان

نفذ عشرات القانونيين اعتصاما حاشدا صباح امس امام مقر ديوان الخدمة المدنية بمنطقة الشويخ وملأوا الباحات الداخلية والخارجية بالدور الأرضي للمبنى.

رئيس ديوان الخدمة المدنية عبدالعزيز الزبن التقى وفدا من النقابة وقال في تصريحات للصحافيين «سبق وأن أعلنت لنقابة القانونيين أن الكتب والمطالبات التي تقدموا بها موجودة لدينا وسنقوم بدراستها وستعرض على مجلس الخدمة المدنية مع باقي البدلات والكوادر التي سيناقشها المجلس».

ورد رئيس نقابة القانونيين حمد الوردان قائلا: اننا نقدر جهود الديوان ولكن يجب ألا ننسى أن هناك جزءا المسؤولية عليهم لاسيما فيما يتعلق بعمل إدارة توصيف الوظائف وهي المسؤولة عن ترتيب الوظائف والمسميات، مؤكدا أن القانونيين لن يقبلوا أي مساومة على مسميات القانونيين وكرامتهم.

وبعد خروج نقابة القانونيين من لقائهم مع رئيس ديوان الخدمة المدنية عبدالعزيز الزبن قال رئيس نقابة القانونيين حمد الوردان «بعد لقائنا مع رئيس الديوان اكتشفنا أنه لا يملك من القرار شيئا وأن القرار بيد مجلس الخدمة المدنية الذي للأسف الشديد يتجاهل مطالباتنا، لذلك قررنا استمرار الإضراب حتى تخضع الحكومة وتعطينا حقوقنا».

الزبن: مطالبات القانونيين موجودة لدينا وسنقوم بدراستها وستعرض على مجلس الخدمة المدنية مع باقي البدلات والكوادر التي سيناقشها المجلس

وطالب الوردان مجلس الوزراء بعزل وكيل وزارة العدل عبدالعزيز الماجد وإحالته للتحقيق بعد أن تعدى على حقوق القانونيين في وزارة العدل، كما طالب أيضا بعزل مدير إدارة المعاشات في التأمينات الاجتماعية خالد الفضالة وإحالته للتحقيق، بالإضافة إلى جميع المسؤولين الذين لم يتعاونوا مع إضراب القانونيين.

وأكد الوردان ان تنفيذ الاعتصام في اليوم الرابع من بداية الإضراب حتى نلفت أنظار الحكومة والمسؤولين إلى قضيتنا العادلة، لافتا إلى أن الإضراب ما جاء إلا للمطالبة من أجل العدل والمساواة والكرامة للقانونيين، مضيفا: قدمنا اليوم إلى ديوان الخدمة المدنية باعتباره الجهة المسؤولة عن تغيير تحديد المسميات الوظيفية حتى يوحد مسميات القانونيين حتى نستطيع أن نحصل على باقي حقوقنا أسوة بالقانونيين في الفتوى والتشريع والبلدية والتحقيقات. وأضاف: سبق للنقابة أن قدمت مطالباتها بالمساواة بين القانونيين منذ أكثر من سنة إلا أن الحكومة تجاهلت تلك المطالبات ثم قررنا إعطاء الحكومة مهلة حتى تمنحنا حقوقنا ولكنه لم تقم بذلك لهذا نقوم نحن اليوم بالإضراب والاعتصام أمام ديوان الخدمة المدنية، مؤكدا أن الحكومة في الفترة الأخيرة تكيل بمكيالين فنحن من يطالب بالزيادات ولكنها تعطيها لقانونيين الفتوى والتشريع والبلدية، مشيرا إلى أنه تم تأجيل النظر في مطالباتنا بمساواة المسميات في أكثر من جلسة لمجلس الخدمة المدنية.

وتمنى الوردان من الحكومة ألا تعاند وتكابر على مصلحة الكويت، مؤكدا أن القانونيين في الأول والأخير هم أبناؤها ووجودهم في مقرات عملهم يعتبر حماية لأموال الدولة ومكتسباتها ومقدراتها، لافتا إلى أن استثمار الشباب القانونيين هو الاستثمار الحقيقي، مؤكدا على استمرار الإضراب حتى تلغى الفوارق بين القانونيين، والاعتصام رسالة للحكومة حتى لا تستمر في عنادها في تعاملها مع القانونيين.

من جهته، وجه عضو نقابة القانونيين محمد الكندري حديثه للزبن قائلا: أعطونا مسمياتنا الحقيقية والقانونية قبل أن نتقدم للقضاء الذي سينصفنا. مطالبا الديوان بالتصدي لبعض المسؤولين في الجهات الحكومية الذين يقومون بإجراءات ضد الموظفين.

من جهته، أكد عضو نقابة القانونيين ورئيس الشؤون الخارجية الشيخ مبارك الصباح أنهم «لم يأخذوا حقا ولا باطلا» من لقائهم، لافتا إلى أن رئيس الديوان رفض أعطاء موقف أو تصريح ضد المسؤولين الذين أهانوا القانونيين وعارضوا مطالبتهم بحقوقهم الإنسانية، مؤكدا إن الإضراب مستمر دون توقف حتى الحصول على الحقوق.

وقال الشيخ مبارك الصباح: من أبرز المشاكل التي يعانيها القانونيون خلال الإضراب هي أن بعض المسؤولين والقياديين في الدولة لا يفقهون أبجديات العمل النقابي ويقفون أمام المطالبات العادلة للقانونيين، مضيفا: مع الأسف هؤلاء المسؤولون يسيئون استعمال سلطتهم ضد الموظفين القانونيين المضربين، مؤكدا أن القانون في هذا الاتجاه واضح وصريح، رافضا الإجراءات التي يقوم بها أولئك المسؤولون من ترهيب ضد الموظفين والذي من شأنه أن يخرق الاتفاقيات النقابية والعمالية التي وقعتها الكويت مع المنظمات الدولية.

وتمنى على الحكومة فتح باب الحوار مع القانونيين والسماع لمطالبهم لا أن يتعاملوا معهم بالقمع والترهيب مثل فرض العقوبات أو التهديد بنزول الجيش إلى الشارع ليحل مكان الموظفين وكأنهم ليسوا أبناء الكويت، مؤكدا أنه ليس هناك تراجع عن الإضراب أو التفاوض على كرامة وحقوق القانونيين.

واعتبر الصباح أن سبب وجود مشكلة التفرقة بين القانونيين هو تخبط ديوان الخدمة المدنية الذي وصفه بالفاشل، مطالبا مجلس الوزراء بإحالة المسؤولين فيه إلى التقاعد وتعيين الشباب القادرين على قيادة الديوان على أكمل وجه، مؤكدا على حاجة البلد الماسة إلى جيل جديد ينفض غبار الأخطاء التي يقوم بها هؤلاء المسؤولون ويبدأ مسيرة التنمية التي أمر بها سمو أمير البلاد، مشيرا إلى أن المشكلة الأكبر تكمن في إدارة ترتيب الوظائف في الديوان التي يعاني منها جميع الموظفين في البلد.

من جهته، أكد أمين سر الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت أنور الداهوم دعمه لجميع الإجراءات التي اتخذتها نقابة القانونيين، مؤكدا أن إجراء الإضراب لم يتخذ إلا بعدما صوتت الأغلبية في الجمعية العمومية للنقابة بأن يكون الإضراب هو الخطوة التي يتحرك من خلالها القانونون لأن الظروف التي فيها البلد من اعتصامات وإضرابات قد تكون إيجابية وتخدم القانونيين وجميع مطالبات الموظفين المستحقة.

وأضاف: ان المشكلة الحقيقية ليست مع ديوان الخدمة المدنية بل مع مجلس الخدمة المدنية، مشيرا إلى أنه عندما يتقدم الديوان ومختلف الجهات والمنظمات النقابية بالدراسات والتكلفة المالية للتخصصات المعينة من الموظفين إلى مجلس الخدمة المدنية تكون هناك بعض المزاجية والقرارات التي تأتي من قبل بعض مستشاري مجلس الخدمة المدنية ليضعوا الشروط والضوابط التي قد تتسبب في إحداث مشكلة جديدة أو تفاقم مشكلة موجودة في الأساس.

وأكد الداهوم أن ديوان الخدمة المدنية غير مسؤول عن الاختلاف بالمسميات والتفاوت في المزايا المالية وأنه داعم لهذه التخصصات، لافتا إلى أن مسألة إقرار الحقوق والمطالبات تحتاج إلى بعض الوقت، مضيفا: سنفرح قريبا بإقرار كوادر القانونيين وباقي التخصصات المستحقة، مستدركا: إلا أنني كنقابي أرى أن بعض الجهات الحكومية التي طالبت بالكوادر غير مستحقة.

وأوضح الداهوم أن الدستور والقوانين في البلد كفلت للموظفين حق المطالبة بحقوقهم والإضراب عن العمل إذا ما شعروا بأن هناك ظلما وقعا عليهم بما فيها قانون العمل في القطاع الأهلي، مطالبا الموظفين المضربين بعدم الالتفات إلى تهديد بعض المسؤولين بإيقاع العقوبات عليهم، واصفا التهديد بإنزال الجيش إلى الشارع والقيام بمهام الموظفين بكلام «مأخوذ خيره»، مؤكدا أن النقابات لا تقبل هذا الأسلوب القمعي من أي مسؤول في الدولة، لافتا إلى أن أي موظف يحال إلى التحقيق بسبب المطالبة بحقه عن طريق الإضراب فإن أبواب الاتحاد الوطني لعمال الكويت مفتوحة ومستعد للدفاع عنه.

بدوره، قال المحامي نواف ساري المطيري: حضورنا اليوم لهذا التجمع لدعم اخواننا القانونيين ونصرتهم في مطالبهم المتمثلة في المساواة بنظرائهم القانونيين في بعض الجهات الحكومية مثل الفتوى والتشريع والتحقيقات والبلدية وإقرار كادر يساويهم بكوادر الجهات الأخرى، مؤكدا أن طبيعة عمل القانونيين في جميع الجهات الحكومة واحدة كما أنهم يقومون بعمل قانوني ملازم لعمل القضاء.

وأكد أن الإضراب والامتناع عن العمل قانوني للتعبير عن مطالبهم بشكل سلمي ومنظم، منتقدا وكيل وزارة العدل الذي حاول أن يملأ القرار بشكل خاطئ في سبيل عدم إقرار كوادر القانونيين في وزارة العدل، متمنيا أن لا يحذو حذوه الوكلاء في باقي وزارات الدولة.

وأضاف: مع الأسف الشديد الحكومة لا تتعاطى بشكل حضاري مع المطالبين بالكوادر، لافتا إلى أن إجراءات الحكومة في هذا الجانب كرست مبدأ اعتصم لتحصل على حقوقك، مؤكدا انه بعد المدة الطويلة لبدء القانونيين بالمطالبة بحقوقهم آن الأوان للاعتصام والإضراب حتى يحصلوا على حقوقهم.

● أسامة أبوالسعود

موظفو القطاع النفطي الخاص اعتصموا وهددوا بالإضراب

العجمي: الإضراب قادم ومطالبنا مساواتنا بزملائنا في القطاع الحكومي

موظفو وموظفات شركات القطاع النفطي الخاص أثناء اعتصامهم أمس (كرم ذياب)

اعتصم عشرات الموظفين من المواطنين الكويتيين العاملين في شركات القطاع النفطي الخاص صباح امس أمام مقر وزارة البترول ومؤسسة البترول الكويتية للمطالبة بالمساواة بينهم وبين ذويهم من العاملين في القطاع النفطي الحكومي.

وأعلن رئيس نقابة العاملين في القطاع النفطي الخاص سالم العجمي ان الإضراب قادم لا محالة اذا لم تتحقق مطالبنا العادلة والمشروعة وأهمها تطبيق القانون رقم 28 لسنة 1969 الذي ينص على مبدأ المساواة بين العاملين في القطاع النفطي الخاص بنظرائهم في العاملين في القطاع النفطي الحكومي.

وبين العجمي ان الاعتصام هو خطوة أولى للتصعيد الذي سيليه الإضراب، مبينا ان النقابة سلكت سبلا عديدة للتفاوض مع مؤسسة البترول الكويتية لإيصال رسالتنا باننا نمثل أكثر من 5 آلاف موظف كويتي يعملون في القطاع النفطي الخاص ويتعرضون لأصعب الظروف وبيئات العمل الخطرة.

وقال: نحن من نحفر آبار البترول ونقف على «البريمة» ومن يركب «البايبات» ومن يصدر النفط الى الموانئ، ولكن مع الأسف تتم معاملتنا من قبل مؤسسة التأمينات الاجتماعية على اننا نعمل بوظائف مكتبية.

واعتبر ان من يعمل في القطاع النفطي الخاص يؤدون اخطر الوظائف ويتعرضون للغازات السامة التي تتسبب في الامراض السرطانية، مفصحا عن ان تلك الغازات أودت بحياة احد الزملاء الكويتيين، ومع الأسف كافأته الشركة بقطع راتبه خلال فترة علاجه خارج الكويت، لافتا الى ان كثيرا من شركات القطاع النفطي الخاص تعمل على تخفيض رواتب العاملين مع كل مره يجدد بها العقد.

وأكد ان كثيرا من شركات قطاع النفط الخاص تؤخر رواتب عامليها لأكثر من شهرين وأحيانا تصل الى 3 أشهر دون أدنى رقابة من الدولة، وكثير من الموظفين الكويتيين يعانون من ضعف الرواتب وتأخرها.

وتساءل عن موقف بقية نواب مجلس الأمة من دعمهم لمطالب العاملين في القطاع النفطي الخاص والذين يزيد عددهم عن 5 آلاف موظف كويتي يمثلون 25 ألف كويتي وكويتية ساهموا في إيصال هؤلاء النواب الى قبة البرلمان.

وكشف عن قيام شركات قطاع النفط الخاص بخصم هذا اليوم من راتب المشاركين في الاعتصام، مع أنهم جاءوا من اجل تحقيق مطالبهم العادلة والمشروعة.

وبدوره، أكد المرشح السابق لانتخابات مجلس الأمة المحامي فيصل الكندري ان اعتصام العاملين في القطاع النفطي الخاص جاء بعد ان طفح الكيل وشعورهم بالإجحاف نتيجة عدم تحقيق مطالبهم المشروعة وعدم شعورهم بالأمان الوظيفي.

وقال الكندري في تصريحات للصحافيين خلال الاعتصام الذي نفذته نقابة العاملين في القطاع النفطي الخاص صباح امس أمام مقر وزارة النفط ومؤسسة البترول الكويتية: مع الأسف فإن الموظف الكويتي في القطاع الخاص لا يتمتع بأي مميزات يتمتع بها موظفو النفط في القطاع الحكومي.

ودعا الى ضرورة ان تبدأ الحكومة بنهج مختلف مع العاملين في القطاع الخاص وخاصة القطاع النفطي، تحقيقا لمبدأ العدل والمساواة، وكذلك ليكون جاذبا للعمالة الوطنية، لتخفيف الأعباء الثقيلة عن عاتق الحكومة، ولن يأتي ذلك إلا من خلال تحقيق الأمان الوظيفي وإعطاء العاملين في القطاع الخاص نفس المزايا والحقوق التي يتمتع بها نظراؤهم في القطاع الحكومي.

وتابع قائلا: هؤلاء جميعا أبناء الوطن، شئت أم أبيت يا حكومة، مؤكدا انه اذا لم يحصل المعتصمون على حقوقهم اليوم فسيصبحون عبئا عليها غدا، متمنيا ان تغير الحكومة نهجها حتى لا يتسرب هؤلاء الكويتيون من القطاع الخاص ويصبحوا عبئا على الحكومة التي لن تستطيع ان توفر لهم الوظائف.

بدوره قال عيسى الجمعة مراقب إدارة التسويق المحلي في شركة «KNPC» بنظام العقود «التكويت»: أنا أحمل مؤهلا جامعيا واعمل منذ 5 سنوات بكل إصرار وعزيمة لخدمة بلدي، وعندما طالبت بحقوقي الوظيفية كوفئت بإنهاء خدماتي وساترك العمل في الأول من أكتوبر المقبل حسبما جاء في كتاب الشركة الموجه لي.

وتساءل الجمعة: لدي أسرة وأولاد فمن أين أطعمهم وألبي احتياجاتهم بعد ان قطع رزقي ومصدر دخلي من الشركة في تعسف واضح بسبب مطالبتي بحقوقي العادلة؟، مضيفا بقوله «وين نروح؟ رضينا بالهم والهم ما رضي فينا».وأوضح ان سبب توجهه بشكل مباشر للعمل في القطاع الخاص هو للرد على من يقول ان الكويتي ما يشتغل، مؤكدا ان «من انهى خدماتي هو من ابناء جلدتي وليس اجنبيا ولا من جزر الواق واق».

وطالب القيادة السياسية بالتدخل لإنصاف ابناء الكويت العاملين في القطاع النفطي الخاص.

● أسامة أبوالسعود

نفطيون

وشكر العجمي نائب رئيس الوزراء للشؤون القانونية ووزير العدل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل د.محمد العفاسي على موقفه قائلا: بيض الله وجهه، فهو الذي أنصفنا العام الماضي وقال انتم نفطيون ولستم موظفي أعمال مكتبية.

وأسف لعدم حضور نواب الأمة للمشاركة والدعم لهذا الاعتصام السلمي، مؤكدا ان الوقوف اليوم ليس من أجل إقرار كوادر او امتيازات مالية بل مطلبنا هو العدل والمساواة أسوة بزملائنا العاملين في القطاع النفطي الحكومي، مشيدا بموقف النائبين علي الدقباسي وناجي العبدالهادي لتقديمهما أسئلة برلمانية لوزير النفط عن أسباب عدم مساواة العاملين في القطاع النفطي الخاص بالحكومي.

الأذينة: القطاع الخاص عصب الاقتصاد الوطني وسأدعم مطالبهم المشروعة بزيادة رواتبهم وتحقيق أمانهم الوظيفي

م.سالم الاذينة مع وفد النقابة العامة للبنوك

أكد وزير الكهرباء والماء ووزير المواصلات والاعلام بالانابة م.سالم الاذينة دعمه الكامل لمطالب النقابة العامة للبنوك بزيادة العاملين في القطاع الخاص المشروعة لتحقيق الامان الوظيفي مشددا على ان القطاع الخاص هو عصب الاقتصاد الوطني.

وقال الاذينة خلال استقباله وفدا من النقابة العامة للبنوك برئاسة رئيس النقابة منصور عاشور وحضور كل من علي صرخوه وحسن الكوت ووائل حسن - أعضاء مجلس ادارة النقابة ان الدولة تهدف لتشجيع القطاع الخاص وتنميته وتطويره بما يحقق الفائدة المرجوة منه بالنهوض بالاقتصاد الوطني، لافتا الى ان الاقتصاد العالمي يرتكز على الاقتصاد الخاص جنبا الى جنب مع الاقتصادات الحكومية.

واشاد الاذينة بدور القطاع الخاص في استقطاب العمالة الوطنية وانهاء البطالة ودفع عجلة الاقتصاد الكويتي الى الامام، مشددا ان مطالب النقابة العامة للبنوك التي عرضتها بزيادة العاملين بالقطاع الخاص وفقا للمؤهلات العلمية هي استحقاق يجب تنفيذه للمحافظة على اخواننا العاملين في القطاع الخاص وتحقيق امانهم الوظيفي وتشجيع المزيد من العمالة الوطنية على الالتحاق بالقطاع الخاص.

ومن جانبه أشاد رئيس النقابة العامة للبنوك منصور عاشور بالتعاون الايجابي الذي أبداه الوزير الاذينة ودعمه للعاملين بالقطاع الخاص مشددا على ان مطالب النقابة العامة للبنوك بزيادة العاملين بالقطاع الخاص من المواطنين الكويتيين تأتي لتحقيق العدل والمساواة التي كفلها الدستور الكويتي الذي أكد على ان جميع المواطنين سواسية في الحقوق والواجبات.

وقال ان هذه الزيادات ستعمل على تشجيع المواطنين للالتحاق بالقطاع الخاص الذي شهد هجرات عكسية الى القطاع الحكومي خلال السنوات الاخيرة نتيجة السخاء الحكومي الكبير في اقرار الكوادر والزيادات للعاملين بالحكومة في حين تجاهلت الحكومة توفير أي امتيازات للعاملين بالقطاع الخاص.